

الخصار

الثلاثاء ٢٨ حزيران ٢٠١١ - السنة ٧٨ - العدد ٢٤٤٣٢

جمعية المصارف أعادت انتخاب طربييه رئيساً لولاية ثانية الاستقرار السياسي والأمني أساس في إنعاش الاقتصاد

بقرار ذاتي يعكس اقتناعاً بأهمية الرهان على النجاحات بغية تثيرها في المرحلة المقبلة تعزيزاً لمقومات الاقتصاد الوطني المحاصر بعوامل غير محفزة سواء في الداخل أو الخارج، ارادت جمعية المصارف تجديد ولاية رئيسها جوزف طربييه، ايماناً منها بحكمة الاداء المصرفي وتوازنه وضبطه على وقع هندسات السلطة النقدية ورعايتها في سبيل مصلحة الزبائن والقطاع ولبنان. التجديد تم امس في الجمعية العمومية السنوية لجمعية المصارف، واستهل بكلمة لطربييه عن انجازات مجلس الادارة، وأعقبها مناقشة التقرير السنوي للمجلس لعام ٢٠١٠ والموافقة عليه. وبعد الإطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة على حسابات الجمعية العام الفائت، أيرت ذمة مجلس الادارة ونوقشت الموازنة التقديرية لسنة ٢٠١٢ وأقرت. وانتقلت الجمعية العمومية الى انتخاب مجلس إدارة جديد من ١٢ عضواً لمدة سنتين. ففاز بالتزكية المرشحون: نديم قصار (فرنسينك للأعمال ش. م. ل.)، سعد نعمان أزهرى (بنك لبنان والمهجر ش. م. ل.)، عبد الرزاق عاشور (بنك الكويت والعالم العربي ش. م. ل.)، فرنسوا سمعان باسيل (بنك بيلوس ش. م. ل.)، انطون صحنوي (بنك سوسيته جنرال في لبنان ش. م. ل.)، محمد الحريري (بنك البحر المتوسط ش. م. ل.)، سليم جورج صفير (بنك بيروت ش. م. ل.)، غسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربية ش. م. ل.)، تنال الصباح (البنك اللبناني - السويسري ش. م. ل.)، جوزف طربييه (الاعتماد اللبناني ش. م. ل.)، ريمون عوده (بنك عوده ش. م. ل.) - مجموعة عوده (سرادار)، فريد روفائل (البنك اللبناني - الفرنسي ش. م. ل.). وعقب إعلان فوز المرشحين الإثني عشر بالتزكية، اجتمع مجلس الادارة، وانتخب بدوره هيئة مكتب المجلس كالاتي: جوزف طربييه رئيساً، سعد أزهرى نائباً له، ريمون عوده أميناً للسراً وتنال الصباح أميناً للصندوق.

طربييه

وعرض طربييه انجازات الجمعية، معددا المطالب لتحقيق معدلات نمو مستدامة وفي مقدمها الاستقرارين الأمني والسياسي اللذين يوفران الثقة بالاقتصاد، مؤكدا ضرورة استمرار النمو في دول المنطقة وخصوصاً الخليجية. ولم يغفل المطالبة بالإصلاحات البنوية وزيادة الاستثمارات العامة "التي تعتبر متدنية جداً مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للدول الأخرى، وذلك في مشاريع البنى التحتية (اتصالات وطاقة ومياه وطرق وغيرها) وتعلق مباشرة بالنمو. وتتضمن إصلاح بعض المرافق العامة وخصخصتها بما فيها الطاقة والمياه، وتحسين مناخ العمل، وإقرار قانون تطوير الأسواق المالية، ومشروع قانون الشركة بين القطاعين العام والخاص (PPP) ووضع خطط إضافية لتنشيط القطاعين الزراعي والصناعي، إلى ما يساعد في النمو عبر زيادة الثقة بالاقتصاد وتراجع مديونية الدولة". وعن القطاع المصرفي، اشار الى تأثيره الإيجابي في النمو في الاعوام الأخيرة، عبر زيادة التسليفات والقروض التي تجاوزت الـ ٧ مليارات دولار حتى نيسان ٢٠١١ بزيادة ٢٨%، يضاف نحو ١,٥ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بينما وصلت التسليفات للقطاعين العام والخاص إلى ٦٤ مليار دولار في ٢٠١٠ موزعة بين ٤٦% للقطاع العام و٥٤% للقطاع الخاص. وعزى زيادة التسليفات الممنوحة الى

القطاع الخاص في ٢٠١٠ إلى توافر السيولة لدى المصارف" التي تكوّنت في الـ ٢٠٠٩ أثر الأزمة المالية وتعاميم مصرف لبنان التحفيزية."

وتعقبها على التطورات الداخلية، رأى طريبيه ان عودة الانتعاش الى الاقتصاد مرهونة باستقرار الاوضاع السياسية "التي نأمل في أن تنجح الحكومة الجديدة في تحقيقه، وأن يستطيع الرئيس نجيب ميفاتي أن يعطي الأولوية للملف الاقتصادي والمالي". وتمنى أن تسارع السلطان التنفيذية والتشريعية الى ترسيخ الاستقرارين السياسي والأمني، وإطلاق ورشة إصلاح مالية واقتصادية واجتماعية "كفيلة بتمكين لبنان من إعادة تنشيط محركات النمو الداخلية والخارجية بما يوفر شروط الازدهار المنشود والمستدام، وما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة اللبنانيين."

